التشريعات المطلوب اصدارها بموجب النظام

١. بموجب المادة ٩ التي نصت "يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام."
٢. اصدار تعليمات بموجب المادة ٥/أ من النظام " يقدم طلب الحصول على الرخصة وفقاً للنموذج المعتمد من الهيئة مرفقاً بالوثائق والمستندات المحددة وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية على أن تتضمن الوثائق والمستندات التالية "..
٣. تعليمات بموجب المادة ٨ " يحدد بدل الخدمات التي تقدمها الهيئة وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية , بما في ذلك البدلات التالية:- أ- معاينة انشاءات السكك والخطوط الحديدية وفحصها. ب- الكشف على اسطول الجر والبنية التحتية والنظم والتجهيزات التي تتعرض لأضرار نتيجة حادث ومنح تصاريح إعادة استخدامها. ج-إصدار بدل فاقد أو تالف لأي من الرخص أو التصاريح الصادرة وفقاً لأحكام هذا النظام أو تعديل بياناتها. د- اصدار تصريح بالموافقة على قيام الغير باعمال في حرم الخط الحديدي."
٤. أسس ومعايير ومتطلبات الأمن والسلامة حيث نصت المادة ٢ من النظام " ملف السلامة : وثيقة منظمة ومدعمة بمجموعة من البراهين والأدلة توفر قناعة راسخة ومفهومة وصحيحة بأن تقديم خدمات السكك الحديدية آمنة وذلك وفقا لأسس ومعايير ومتطلبات الأمن والسلامة التي تصدرها الهيئة لهذه الغاية ." علما بأن المادة ١٦ من القانون تتطلب اصدار تعليمات تحدد المواصفات الفنية ومتطلبات الأمان والسلامة العامة والراحة الواجب تأمينها في القطارات وأسطول الجر والتجهيزات والنظم المستخدمة في التشغيل العام بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية

أولا: تعليمات بموجب المادة ٩ من النظام لتنفيذ احكامه.

تنص المادة ٩ من النظام " يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام "

من اهداف هذه التعليمات:

تنظيم قطاع السكك الحديدية: تنفيذ احكام النظام الذي يهدف لتنظيم تقديم خدمات السكك الحديدية وضمان أن المشغلين يمتثلون للمعايير القانونية والفنية، مما يسهم في تحسين مستوى الخدمات وسلامة العمليات.

تحقيق الامتثال للقوانين والتشريعات: ضمان أن جميع الأشخاص الذين يقدمون خدمات السكك الحديدية أو يقوموا بتشغيلها لديهم تراخيص قانونية سارية، مما يعزز الامتثال للقوانين والتشريعات النافذة في قطاع النقل.

تعزيز الشفافية والمساءلة: تحديد بدل الخدمات لتقديم الخدمات والالتزامات المترتبة على المرخص لهم، مما يضمن أن جميع الأطراف المعنية تكون على دراية كاملة بالتزاماتها وحقوقها. (سيتم تحديدها ايضا من خلال تعليمات تصدر بموجب المادة ٨ من النظام )

تحفيز المنافسة والابتكار: من خلال تحديد أسس ومعايير إصدار الرخص، يشجع النظام على دخول المشغلين الجدد إلى السوق وبالتالي تعزيز المنافسة والابتكار في تقديم خدمات السكك الحديدية.

مراقبة الأداء والتقارير: توفير آلية تتطلب من المرخص لهم تقديم تقارير ومعلومات للهيئة بشكل دوري، مما يسهم في مراقبة أداء الخدمات وضمان الجودة والأمان.

المتطلبات

تتطلب هذه التعليمات ما يلي:

١. توضح المعايير والمتطلبات لكل نوع من الرخص (التشغيل العام، التشغيل الخاص، إدارة البنية التحتية) لضمان تحقيق الغاية من كل نوع. سندا لنص المادة ٣ من النظام
٢. شروط منح الرخص وتجديدها ، إجراءات تقديم طلب الرخصة وتجديدها. آلية التحقق من الالتزام بشروط الترخيص والسلامة. متطلبات الموافقة على تنازل الرخصة للغير. (المادة ٤ من النظام)
٣. آلية لغايات تزويد الهيئة بالمعلومات والإحصاءات المتعلقة بعمله في مجال الخدمات المرخص له بتقديمها (المادة ٦ من النظام )
٤. تعديل الرسوم الواردة في المادة ٧ من النظام (حيث ان النظام صادر في ٢٠١٤ ولابد من تعديل قيمة الرسوم)

تعليمات بموجب المادة ٨ من النظام

تنص المادة ٨ " يحدد بدل الخدمات التي تقدمها الهيئة وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية , بما في ذلك البدلات التالية:- أ- معاينة انشاءات السكك والخطوط الحديدية وفحصها. ب- الكشف على أسطول الجر والبنية التحتية والنظم والتجهيزات التي تتعرض لأضرار نتيجة حادث ومنح تصاريح إعادة استخدامها. ج-إصدار بدل فاقد أو تالف لأي من الرخص أو التصاريح الصادرة وفقاً لأحكام هذا النظام أو تعديل بياناتها. د- اصدار تصريح بالموافقة على قيام الغير بأعمال في حرم الخط الحديدي".

تتطلب هذه التعليمات ما يلي:

- تحديد الأساس القانوني لإصدار التعليمات وربطها بالأحكام ذات الصلة في القانون والنظام، لضمان اتساقها مع التشريعات النافذة.
- وضع آلية واضحة لحساب البدلات بناءً على معايير مثل التكلفة الفعلية للخدمة، الموارد المطلوبة، وتكاليف الرقابة والتدقيق.
- تحديد المتطلبات والمستندات المطلوبة للاستفادة من كل خدمة، بما في ذلك الجداول الزمنية والإجراءات التشغيلية ذات الصلة.
- وضع إطار زمني إجراءات المعاينة والفحص وإصدار التصاريح، يضمن عدم تعطيل أنشطة الجهات المعنية.
- تحديد طرق وآليات دفع البدلات، سواء من خلال الدفع المباشر، الفواتير، أو الخدمات الإلكترونية، لضمان تحصيل الإيرادات بكفاءة.
- وضع آلية للمراقبة والمراجعة الدورية لهيكل البدلات لضمان استمرارية توافقها مع التطورات التشغيلية والقانونية.
- وضع آلية مرنة لمراجعة التعليمات وتعديلها وفق الحاجة، بما يضمن مواءمتها مع أي تغييرات قانونية أو تشغيلية مستقبلية.
- فرض عقوبات أو غرامات على أي جهة تخالف الشروط المحددة في التصاريح أو تتجاوز الضوابط الفنية المحددة.

تعليمات بموجب المادة ٥/أ من النظام

تنص المادة ٥/أ من النظام " يقدم طلب الحصول على الرخصة وفقاً للنموذج المعتمد من الهيئة مرفقاً بالوثائق والمستندات المحددة وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية على أن تتضمن الوثائق والمستندات التالية :١- نسختين من أدلة الصيانة لاسطول الجر والتجهيزات والنظم . ٢- نسخة من مخططات البنية التحتية للسكك الحديدية. ٣- ملف السلامة . ٤- كفالة بنكية باسم الهيئة, و تحدد الهيئة مقدارها وفقاً لطبيعة الرخصة الممنوحة وتجدد سنوياً. ٥- شهادة تسجيل للشركة وفقاً للتشريعات النافذة. ب- يشترط لإصدار الرخصة الحصول على موافقات الجهات المختصة من غير الهيئة والتي تتطلبها التشريعات النافذة. ج- لا يجوز منح الرخصة الا بعد استكمال اجراءات المعاينة والفحص لانشاءات السكك والخطوط الحديدية والقطارات وأسطول الجر والتجهيزات والنظم المستخدمة واصدار التصاريح اللازمة لهذه الغاية من الهيئة. د- اذا كانت طبيعة خدمات السكك الحديدية المطلوب ترخيصها تتطلب وجود أكثر من فرع للمرخص له فيتوجب الحصول على رخصة اخرى وفقاً للشروط والمتطلبات المنصوص عليها في هذا النظام".

على سبيل المثال، في المملكة العربية السعودية، المادة ١١ من اللائحة التنفيذية لنظام الخطوط الحديدية تشترط من بين عدة وثائق تقديم شهادة سلامة سارية المفعول (ضمن متطلبات محددة) ، وإثبات الخبرة والكفاءة في مزاولة النشاط المطلوب ، بالإضافة إلى ترخيص الاستثمار إذا كان مقدم الطلب غير سعودي.
tga.gov.sa.

أسس ومعايير ومتطلبات الأمن والسلامة بموجب المادة ٢ من النظام

تنص المادة ٢ على تعريف ملف السلامة بأنه " وثيقة منظمة ومدعمة بمجموعة من البراهين والأدلة توفر قناعة راسخة ومفهومة وصحيحة بأن تقديم خدمات السكك الحديدية آمنة وذلك وفقا لأسس ومعايير ومتطلبات الأمن والسلامة التي تصدرها الهيئة لهذه الغاية"

أهداف إصدار أسس ومعايير ومتطلبات الأمن والسلامة

١. ضمان سلامة التشغيل: التأكد من أن خدمات السكك الحديدية تعمل وفق أعلى معايير الأمان، مما يقلل من احتمالية وقوع الحوادث أو الأعطال التي قد تعرض الأرواح والممتلكات للخطر.
٢. الامتثال للمعايير الدولية والمحلية: وضع إطار تنظيمي يضمن توافق عمليات السكك الحديدية مع القوانين المحلية ومتطلبات الهيئات الدولية المختصة بسلامة النقل.
٣. تعزيز الثقة في قطاع النقل بالسكك الحديدية: توفير وثيقة رسمية تحتوي على أدلة وبراهين واضحة تثبت أن المشغلين يلتزمون بإجراءات السلامة، مما يزيد من ثقة الجمهور والمستثمرين في كفاءة وموثوقية النظام.
٤. تحسين الاستجابة للمخاطر والطوارئ: تحديد المخاطر المحتملة ووضع خطط وإجراءات للتعامل معها بفعالية، مما يضمن استمرارية العمليات وتقليل الأضرار في حالة وقوع أي حادث.
٥. ضمان الرقابة والتنظيم الفعّال: تمكين الهيئة من مراقبة التزام المشغلين بمعايير السلامة، وإجراء عمليات التفتيش والتقييم الدوري لضمان الامتثال المستمر.

متطلبات إصدار أسس ومعايير ومتطلبات الأمن والسلامة لملف السلامة

١. تحديد المعايير الفنية والتشغيلية: وضع معايير واضحة لتشغيل القطارات، صيانة البنية التحتية، وإجراءات الطوارئ، بحيث تكون متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية.
٢. إجراءات تقييم وإدارة المخاطر: اشتراط تضمين تحليل شامل للمخاطر المتوقعة في قطاع السكك الحديدية، مع وضع استراتيجيات للحد منها والتعامل معها.
٣. التوثيق والتدقيق الدوري: إلزام المشغلين بتقديم وثائق محدثة ودقيقة حول تدابير السلامة المتبعة، وإجراء عمليات تدقيق دورية للتأكد من فاعليتها.
٤. التدريب والتأهيل المستمر: وضع متطلبات لتدريب العاملين في القطاع على إجراءات السلامة، وإلزامهم بحضور دورات تدريبية دورية لضمان الجاهزية التامة.
٥. آليات المراقبة والالتزام: تحديد آليات لمتابعة تنفيذ متطلبات السلامة، مثل التفتيش الميداني، مراجعة التقارير الدورية، وفرض عقوبات على الجهات غير الملتزمة.
٦. متطلبات الإبلاغ عن الحوادث: وضع إجراءات واضحة تلزم المشغلين بالإبلاغ الفوري عن أي حادث أو خلل أمني، مع تقديم تحليل للأسباب وخطة لمنع تكرارها.
٧. تحديث المعايير وفق المستجدات التقنية: التأكيد على أن المعايير والمتطلبات قابلة للتعديل والتطوير وفقاً للتطورات التكنولوجية والممارسات الحديثة في قطاع النقل بالسكك الحديدية.